

التوزيع: عام
1 فبراير 2021

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: الجلسة الـ 46

22 فبراير - 19 مارس 2021

البند 3 من جدول الأعمال: تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية
مداخلة كتابية مشتركة: مركز الحق في خدمة الإنسان، مركز الميزان لحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، المركز الفلسطيني لحقوق
الإنسان، ومنظمات غير حكومية ذات مركز استشاري خاص.

01 فبراير 2021

تلقى الأمين العام البيان التالي، والذي تم تعميمه وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 31/1996.

تكيم أفواه المعارضة وتقليص مساحة المجتمع المدني في فلسطين

منذ النكبة عام 1948، وضعت إسرائيل سلسلة من القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، تشكل الأساس القانوني لنظامها المؤسسي القائم على نزع الملكية والتجزئة والهيمنة العنصرية واضطهاد الشعب الفلسطيني، بمن في ذلك الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر واللجئين الفلسطينيين والمنفيين بالخارج، وهو ما يصل حد جريمة الفصل العنصري وفق القانون الدولي.¹ تعمدت إسرائيل إسكات أصوات المعارضة لسياسات الفصل العنصري، وذلك من خلال التهيب والمضايقات المؤسسية لتقليص مساحة المجتمع المدني الفلسطيني، مستخدمةً التهديدات بالقتل، والاحتجاز التعسفي الجماعي، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية، والعقاب الجماعي الواسع، وحظر السفر، وإلغاء الإقامة التأديبي، والترحيل، وحملات التشهير التي تقودها الحكومة، لخلق مناخ من الخوف والتهديد للفلسطينيين.²

تهدف الممارسات الإسرائيلية السابقة إلى الحفاظ على نظام الفصل العنصري بحق الفلسطينيين، ونزع الشرعية عن عمل المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات المدافعة عن الحقوق الفلسطينية، والتي تدعو للعدالة والمساءلة الدولية. هذه الممارسات مدعومة بخطاب كراهية عنصري وتحريض على العنف، وستظل هذه الممارسات أمرًا واقعيًا طالما استمر الإفلات الإسرائيلي من العقاب.

المدافعون الفلسطينيون عن حقوق الإنسان والتعرض للتضييق والاستهداف المنهجين

شنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي -من خلال الهيئات الرسمية داخل الحكومة الإسرائيلية، مثل وزارة الشؤون الاستراتيجية- حملة ترهيب وتضييق ونزع شرعية استهدفت المنظمات الحقوقية الفلسطينية والمدافعين عن حقوق الإنسان، وذلك بالتنسيق مع العديد من المنظمات الإسرائيلية التي تديرها الحكومة³ لتنفيذ هجمات مستمرة ومنهجية ومنظمة ضد المجتمع المدني الفلسطيني، في محاولة لتشويه سمعته، وبناء رواية رئيسية تربط المدافعين الفلسطينيين عن حقوق الإنسان بـ«الإرهاب». كما استهدفت تمويل المنظمات بشكل مباشر من أجل تفويض عملهم في مجال حقوق الإنسان والمساءلة.⁴

تضمنت الحملات التي تقودها الحكومة الإسرائيلية تكتيكات مختلفة من ضمنها تهديدات بقتل النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان الفلسطينيين لترهيبهم وإسكاتهم، فضلاً عن مساعي سلطات الاحتلال الإسرائيلي بشكل منهجي لعرقلة محاولات التصدي لسياسات الفصل العنصري من خلال جملة أمور من بينها: الاحتجاز التعسفي على نطاق واسع، والتعذيب المنهجي وغيره من ضروب سوء المعاملة، وحظر السفر، والإلغاء العقابي للإقامة، والترحيل. فعلى سبيل المثال، تعرض شعوان جبارين، المدير العام لمؤسسة الحق، للتهديد بالقتل، كما مُنع من السفر لعدد من السنوات. ولا يزال مُستهدفاً بحملات تشهير بسبب عمله في مجال حقوق الإنسان.

في الآونة الأخيرة، منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ليث أبو زياد -المدافع الفلسطيني عن حقوق الإنسان والناشط في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، ويعمل مع منظمة العفو الدولية- من السفر خارج الضفة الغربية المحتلة منذ 26 أكتوبر 2019، مبررة ذلك بـ«أسباب أمنية» لم تفصح عنها.⁵ وتجدر الإشارة إلى أن القضية ضد ليث تستند إلى «معلومات سرية»، ما يقوض حقه في محاكمة عادلة، ويشكل انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. فبينما سُمح للقاضي بمحكمة القدس بفحص المواد المعروضة، تم منع محامي ليث من الوصول إليها، في انتهاك واضح للإجراءات القانونية الواجبة. وتواصل السلطات الإسرائيلية توظيف «المعلومات السرية» كذريعة للاعتقال الإداري على نطاق واسع،⁶ كما يتضح مع ليث، ومن قبله مع المدير العام لمؤسسة الحق، شعوان جبارين.⁷

في السياق ذاته، وبأسلوب مختلف أرسلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، في 3 سبتمبر 2020، إخطاراً رسمياً إلى صلاح الحموري، وهو مدافع فلسطيني فرنسي عن حقوق الإنسان (35 عاماً) يعمل كمحام مع مؤسسة الضمير لدعم الأسير وحقوق الإنسان،

أبلغته نيتهما إلغاء حقوقه في الإقامة الدائمة في القدس بسبب «خرق الولاء» لدولة إسرائيل. وكانت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد سبق واستهدفت صلاح، ومنعته لمدة 16 شهرًا من الوصول إلى أجزاء من الضفة الغربية، واعتقلته تعسفيًا، فضلًا عن ترحيل زوجته الفرنسية إلسا ليفورت، وفصله عن زوجته وابنه.⁸

في ندوة إلكترونية سلطت الضوء على المضايقات الإسرائيلية لحموري، أشار المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، البروفيسور مايكل لينك، موجّهًا ندائه لإسرائيل وللمجتمع الدولي، أن «القانون الدولي لا يجب أن يكون أداة اختيارية تستخدم فقط حسب الحاجة».¹⁰

جدير بالذكر أن إسرائيل تطبق -بشكل غير قانوني- قانون الدخول المحلي إليها على الشعب الفلسطيني المحي في القدس الشرقية المحتلة، وتستخدم إلغاء حقوق الإقامة الدائمة كأداة للنقل القسري المباشر،⁹ في انتهاك للمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة؛ بهدف تحويل القدس لمدينة ذات أكثرية ديموغرافية إسرائيلية يهودية. وأن السلطات الإسرائيلية بمطالبتها الفلسطينيين المحميين بالولاء لإسرائيل، تنتهك المادة 45 من لوائح لاهاي التي تحظر «إجبار سكان الأراضي المحتلة على أداء قسم الولاء للدولة المعادية».

الخلاصة والتوصيات

إن إسكات المجتمع المدني الفلسطيني، وترهيب راصدي وموثقي انتهاكات حقوق الإنسان، الساعين لتحقيق العدالة الدولية والمساءلة ووضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب على الجرائم الدولية المرتكبة في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ يساعد إسرائيل على السعي للمحافظة على احتلالها العسكري القمعي والممتد منذ 53 عامًا، كما يؤسس ويدعم نظام الفصل العنصري، خاصة مع توسع إسرائيل السريع في استعمارها وضمها للأراضي الفلسطينية المحتلة، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والعودة.

بينما لم تُحاسب إسرائيل على تشويه سمعة المجتمع المدني ونزع الشرعية عنه، فإن جهودها المنهجية والمنظمة لتقويض عمل المدافعين الفلسطينيين عن حقوق الإنسان لم تمر دون توثيق. ففي بيان مشترك صدر في يونيو 2020 نيابة عن 47 من خبراء الإجراءات الخاصة المستقلة للأمم المتحدة، أدان خطط إسرائيل لإلغاء قانون ضمّ أجزاء أخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأكد أن «المدافعين الفلسطينيين والإسرائيليين عن حقوق الإنسان، الذين ينهبون إلى هذه الانتهاكات، يتعرضون للافتراءات والتجريم والافتراءات بالإرهاب».¹¹

في ضوء ما سبق، نحث الدول الأعضاء والدول المراقبة في مجلس حقوق الإنسان على:

- 1 - حث قوات الاحتلال الإسرائيلية على الوقف الفوري لجميع الممارسات والسياسات الهادفة لإرهاب المدافعين عن حقوق الإنسان أو انتهاك حقهم في حرية التعبير؛
- 2 - دعم الدور الحاسم للمجتمع المدني الفلسطيني المحلي والإقليمي والدولي في جهوده للرصد والتوثيق، والدعوة إلى وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الدولية المشتبه في ارتكابها ضد الفلسطينيين، لا سيما في مواجهة استمرار وطول أمد حملة التشهير الرسمية الإسرائيلية والجماعات التي تديرها الحكومة وتستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء؛
- 3 - الاعتراف بممارسات إسكات الأصوات ومعالجتها كجزء من نظام الفصل العنصري بحق الشعب الفلسطيني ككل، وتأييد الملاحظات الختامية لعام 2019 بشأن إسرائيل الصادرة عن لجنة القضاء على التمييز العنصري بالأمم المتحدة، والتي اعترفت بالسياسات والممارسات الإسرائيلية المتعلقة بالفصل العنصري بحق الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر.

تشارك أيضاً الآراء الواردة في هذا البيان: جمعية الضمير لدعم الأسير وحقوق الإنسان، ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، ومركز العمل المجتمعي، والائتلاف المدني لحقوق الفلسطينيين في القدس، وشبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، ومنظمات غير حكومية لا تحمل الصفة الاستشارية.

1 الحق، «الجماعات الفلسطينية والإقليمية والدولية تقدم تقريراً عن الفصل العنصري الإسرائيلي إلى لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري»، 12 نوفمبر 2019، على الرابط:
<https://www.alhaq.org/advocacy/16183.html>.

2 مؤسسة الحق وآخرون، «تقرير مواز مشترك إلى لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري بشأن تقارير إسرائيل الدورية من السابع عشر إلى التاسع عشر»، 10 نوفمبر 2019، الفقرة 122
3 بن وايت، «نزع الشرعية عن التضامن: إسرائيل تلتحق المناصرة الفلسطينية بصفتها معادية للسامية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، 1 فبراير 2020، على:
<https://online.ucpress.edu/jps/article-abstract/49/2/65/107373/Delegitimizing-Solidarity-Israel-Smeared-Palestine>

4 الحق «حملة التشهير الإسرائيلية المستمرة والمنهجية ضد مؤسسة الحق وطاقمها»، 5 أكتوبر 2020، على الرابط:
<https://www.alhaq.org/advocacy/17466.html>

ومؤسسة الحق، «تستمر حملة وزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية للمضايقات المؤسسية مع الإغلاق المزعوم للحسابات المالية للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية»، 19 يونيو 2019، على:
<http://www.alhaq.org/advocacy/6039.html>

5 على سبيل المثال، الحق، «مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية يدين القيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة وحظر السفر ضد موظف منظمة العفو الدولية ليث أبو زياد»، 6 نوفمبر 2019، على:
<http://www.alhaq.org/advocacy/16170.html>

والحق، «مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية يدين سياسة إسرائيل في إسكات أولئك الذين يرفعون صوت العدالة»، 8 يونيو 2020، على
<https://www.alhaq.org/palestinian-human-rights-organizations-council/16957.html>

6 مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، المقرر الخاص المعني بالأراضي الفلسطينية المحتلة يدعو إسرائيل إلى الامتثال للقانون الدولي بشأن الاحتجاز، 16 مايو 2017، على:
<https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21624&LangID=E>،
ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام، 21 فبراير 2018، على:
<https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2018/07/A-HRC-37-42.pdf>

7 الحق، «تحديث في القضية في محكمة العدل العليا الإسرائيلية بشأن قيود السفر المفروضة على مدير عام مؤسسة الحق»، 20 يونيو 2007، على:
<http://www.alhaq.org/advocacy/7303.html>

والحق، «سر النجاح: الأدلة السرية توفر الأساس الوحيد لاستمرار حظر السفر على المدير العام لمؤسسة الحق»، 14 يوليو 2008، على الرابط:
<http://www.alhaq.org/advocacy/7257.html>

8 الحق، «منظمات حقوق الإنسان ترسل نداءً عاجلاً إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة بشأن التهديد الوشيك بالنقل القسري لصالح الحموري»، 5 أكتوبر 2020، على:
<https://www.alhaq.org/advocacy/17385.html>

9 الحق، «إلغاء الإقامة: الترحيل الإسرائيلي القسري للفلسطينيين من القدس» 3 يوليو 2017، على:
<https://www.alhaq.org/advocacy/6331.html>

10 الحق، «المجتمع المدني ينظم ندوة عبر الإنترنت، المدافع صلاح الحموري في خطر وشيك بالترحيل من القدس:
يجب محاسبة إسرائيل»، 15 ديسمبر 2020، على:
<https://www.alhaq.org/advocacy/17650.html>

11 مفوضية حقوق الإنسان، «الضم الإسرائيلي لأجزاء من الضفة الغربية الفلسطينية من شأنه أن يخرق
القانون الدولي - خبراء الأمم المتحدة يطالبون المجتمع الدولي بضمان المساءلة»، 16 يونيو 2020، على:
<https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25960>